الصباح AL-SABAH

أقر تعديل "الوقاية من الأمراض السارية"

مجلس الأمة : الموافقة على توصيات

الغانم : وزير الصحة اعتذر عن عدم حضور الجلسة لأنه أجرى عملية قسطرة ونتمنى له الشفاء العاجل

الغانم مترئسا الجلسة

جانب من الجلسة

السايرـ : 8 آلاف حالة معروضة أمام القضاء فيما يخص مخالفة الاشتراطات الصحية المتعلقة بـ"كورونا"

حمدان العازمي : هناك 13 ألف مواطن محال إلى النيابة بسبب تغيير أرقام هواتفهم

الحجرف : الإجراءات الفعلية الموجودة تؤكد أن التطعيم إجباري مع أنه ليس دواء كاملاً للمرض

المجلس يوافق على تأجيل مناقشة تقرير " الإسكان" بتعديل المادة "5" من القانون رقم "47" لسنة 1993

منح الحكومة شهراً بناء على طلبها وتعهد وزير العدل بإصدار مرسوم في شأن الخدمة المدنية

الجلاوي : الحكومة موافقة على تعديل بـ"حصر الضبطية القضائية في هذا القانون بـ"الصحة" في الأماكن العامة"

كتب : أحمد الهديان

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس على توصيات بتخفيف ورفع القيود الخاصة بفيروس كورونا المستجد ، كما أقر المجلس تعديل "الوقاية من الأمراض السارية" المقدم من الحكومة في مداولتيه الأولى والثانية.

وافتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة أمس بعد رفعها نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

وقد اعتذر عن الحضور النواب: عبدالعزيز الصقعبي، فايز الجمهور، ومهلهل المضف. كما اعتذر وزراء الداخلية الشيخ أحمد منصور، والخارجية الشيخ أحمد الناصر، والدفاع الشيخ حمد العلي، والأشغال علي الموسى، والصحة خالد السعيد، والمالية عبدالوهاب الرشيد.

واستهل المجلس أعمال جلسته التكميلية أمس ببند الأسئلة البرلمانية.

وأكد وزير التربية علي المضف ردا على سؤال للنائب حسن جوهر حول توظيف الكويتيين في المؤسسات التعليمية الخاصة قائلا "نحن مع سياسة التكويت وسنعرض ذلك في مجلس الأمناء".

وردا على سؤال للنائب فرز الديحاني، قال المضف قرارات مجلس الخدمة المدنية لا تسمح بصرف بدل إيجار للمطلقات الكويتيات.

وكان جوهر أشار إلى سؤال وجهه للوزير عن إجمالي المساحات المخصصة للجامعات الخاصة، لافتا إلى انه "لدينا 17 مؤسسة تعليمية متخصصة والدولة منحتها التسهيلات من خلال منحها الأراضي الشاسعة وقيمتها السوقية عالية وتفسح المجال لتعليم الكويتيين والمقيمين، إلا ان هذه الجامعات لا تزال حكرا على القطاع الخاص ولا توظف الكويتيين".

وأضاف جوهر: نسبة تعيين الكويتيين في المؤسسات الخاصة لا يتجاوز 10 في المئة ورفعت اقتراحا بأن لا تقل نسبة الكويتيين في الجامعات الخاصة عن 65 في المئة خلال 5 سنوات لخلق فرص عمل.

ووافق المجلس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم "8" لسنة 1969 بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية المقدم من الحكومة في مداولتيه الأولى والثانية.

ويختص التعديل بإضافة مادتين تتعلقان بمنح موظفي الصحة الضبطية القضائية في جميع الأماكن العامة والصلح في الجرائم المنصوص عليها في القانون مقابل 50 ديناراً عن كل مخالفة.

ووافق المجلس كذلك على تأجيل مناقشة تقرير لجنة شؤون الإسكان والعقار عن الاقتراح بقانون بتعديل المادة "5" من القانون رقم "47" لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

ويقضي الاقتراح بعدم إخضاع أعمال المؤسسة العامة للرعاية السكنية لأحكام قانون المناقصات العامة والرقابة المسبقة لديوان المحاسبة لمدة خمس سنوات، وذلك إلى الجلسة القادمة.

كما وافق على منح الحكومة شهراً بناء على طلبها وتعهد وزير العدل بإصدار مرسوم بتعديل القانون رقم "15" لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والمتعلق بالبدل النقدي للإجازات.. مع إبقاء القانون على جدول أعمال المجلس.

وخلال المناقشة أعلن وزير العدل جمال الجلاوي موافقة الحكومة على تعديل بـ"حصر الضبطية القضائية في هذا القانون بوزارة الصحة في الأماكن العامة" مع تعديل النص بأن يكون "في جميع الأماكن العامة".

واستهل المجلس مناقشة تقارير اللجان البرلمانية بتقرير بشأن بتعديل بعض أحكام القانون رقم "8" لسنة 1969 بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية المقدم من الحكومة.

وقال رئيس اللجنة الصحية صالح الشلاحي إنه تم التوافق مع الحكومة بشأن تعديل على قانون الأمراض السارية.

وأوضح مقرر اللجنة أحمد مطيع أن "التعديل يضيف الى القانون مادتين الأولى "يجوز قبول الصلح بدفع مبلغ مالي 50 دينارا عن كل مخالفة"، والثانية "منح موظفي الصحة حق الضبطية القضائية".

وقال وزير التجارة فهد الشريعان: نحن دوما نقول الجزاءات للردع وتساعد في احترام القوانين، ونؤيد وجود 50 دينارا كعقوبة.

وخلال المناقشة، تطرق النائب هشام الصالح إلى قرار منع سفر غير المطعمين، حيث قال إن "هذا القرار حول الكويت إلى سجن كبير.. كما حول التطعيم غير الإجباري إلى قرار إجباري من خلال منع سفر غير المطعمين وعدم السماح لهم بدخول المجمعات برغم اتجاه دول العالم لرفع القيود".

من جهته قال النائب عبدالله الطريجي: من الخطأ إقرار القوانين على عجل وأقترح تخفيف غرامة الصلح المقترحة من 50 ديناراً إلى 5 دنانير لمراعاة الفئات الاجتماعية

بدوره قال النائب بدر الملا : أقترح أن تكون الضبطية القضائية لموظفي وزارة الصحة فقط وأن تشمل صلاحياتهم كافة أرجاء الكويت

أما النائب أسامة

أحمد مطيع متحدثا

أسامة الشاهين

10 نواب لتخصيص ساعتين لمناقشة تعويض متضرري "النصب العقاري"

العازمي : تقدمت ومجموعة زملاء بطلب جلسة «خاصة» لمناقشة «حرمان المسيء»

تقدم 10 نواب بطلب تخصيص ساعتين من جلسة مجلس الأمة المقبلة لمناقشة تعويض المتضررين من النصب العقاري ومناقشة إجراءات الحكومة لمنع تكرار الموضوع.

من جهة أخرى أعلن النائب حمدان العازمي عن تقدمه مع مجموعة من النواب بطلب لعقد جلسة خاصة يوم 15 الجاري لإلغاء التعديلات على قانون انتخاب مجلس الامة فيما يتعلق بـ" حرمان المسيء " والاكتفاء بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين الأخرى.

واوضح العازمي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة ان الطلب يهدف عدم حرمان من تم تطبيق تلك التعديلات عليه من الترشح لمجلس الأمة، من خلال مناقشة تقرير لجنة الداخلية والدفاع بشان الاقتراحات بقوانين بشان تعديل القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢ بشان انتخاب مجلس الامة .

وبين انه سبق وان تقدم مع 4 نواب بمقترح بإلغاء التعديلات، والاكتفاء بالعقوبات المنصوص عليها بالتشريعات الأخرى، مشددا على ضرورة الاكتفاء بالعقوبات المنصوص عليها بالتشريعات الاخرى.

وقال العازمي ان لجنة الداخلية والدفاع لديها الفرصة لإنهاء تقريرها الذي سبق ان أعاده المجلس الى اللجنة وعليها الاستعجال في إنجاز هذا التقرير الجاهز.

حمدان العازمي

بدر الملا يدلي بدلوه

حسن جوهر

حوار نيابي - حكومي